

المجلس التشريعي يقر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى



أقر المجلس التشريعي في جلسة عادية عقدها أمس قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى.

وأكد رئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول أن المجلس التشريعي أقر مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى، وذلك في جلسته المنعقدة أمس الأربعاء، موضحاً أن المجلس سيعقد جلسات متتالية لإقراره بالقراءة الثانية، تمهيداً لنشره في الصحيفة الرسمية.

وأكد النائب الغول أن مشروع القانون يكتسب أهمية كبيرة ويحظى بأولوية تشريعية باعتباره يعمل على ردع وزجر المتعاطين والمتاجرين بالمخدرات والمؤثرات العقلية بصورة أشد.

وأضاف: "لا بُد من التدخل التشريعي العاجل للتصدي لهذه الآفة الخطيرة لا سيما أن الإطار التشريعي الحالي الناظم لمكافحة المخدرات في الأراضي الفلسطينية لم يعد يناسب التطورات العصرية والمتسارع لأصناف المخدرات والتفشي السريع لأنواعها ومع تطور وسائل تهريب المخدرات وترويجها ناهيك عن ضآلة العقوبات المقررة لجرائم المخدرات بشكل عام".

وبين النائب الغول أن قانون المخدرات المصري رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ هو القانون الساري المفعول بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية بناءً على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ الذي استبدل الأمر العسكري الإسرائيلي بشأن المخدرات رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٢ بالقانون المصري الموماً إليه أعلاه، وعلل مجلس الوزراء ذلك أن الجزاءات التي يتضمنها القانون الإسرائيلي غير رادعة، بينما يتميز القانون المصري بأنه أكثر إحاطة في عناصر الجريمة والمجرمين وتتسم عقوباته بالتشدد فيه حيث تصل إلى عقوبة المؤبد والإعدام.

ولفت النائب الغول أن قوانين المخدرات المعمول بها في فلسطين لم تتضمن بعض القواعد القانونية الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية

وكذلك الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة الغربية".

ومضى قائلاً: "استرشدت اللجنة أثناء إعدادها للمشروع بالاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات خاصة الاتفاقية الدولية للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، والاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٢، علماً بأن دولة فلسطين من الموقعين عليها".

وأشار النائب الغول إلى أن أهمية إقرار القانون تكمن في منع انتشار العديد من المواد الكيميائية

وقوانين المخدرات والمؤثرات العقلية حيث بات من الضروري وضع تشريع فلسطيني موحد يوفر الحماية التشريعية للمجتمع الفلسطيني من هذه الآفة الخطيرة يتماشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

وتابع: "جاء هذا القانون ليكون بديلاً عن القوانين والأوامر المبعثرة بين الضفة وغزة، وعمل هذا القانون على توحيد المنظومة القانونية لمحاربة المخدرات والعقاقير الخطرة من خلال هذا القانون، وألغى تلك القوانين "قانون العقاقير المخدرة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به في محافظات الضفة الغربية، وكذلك قانون المخدرات رقم ٦٢/١٩ وتعديلاته المعمول به في قطاع غزة، وألغى كذلك الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته المعمول به في غزة،

المسببة للإدمان في المجتمع الفلسطيني على غرار عقار الترامادول وغيرها من العقاقير المؤثرة على الإدراك، والتي يعمل الاحتلال والمجرمون على نشرها بين شريحة بعض الشباب بشكل خاص، كل ذلك يقابله عجز النصوص القانونية السارية عن مجابعتها.

ولفت الغول إلى أن الحاجة فرضت العمل على استدعاء تشريعات عصرية تنظم استيراد واستعمال وإنتاج وصنع المواد المخدرة المستعملة في المجال الصيدلاني والطبي والعلمي بموجب ضوابط صارمة. وأضاف: "هناك عدم تناسب العقوبات المقررة في التشريعات السارية مع جسامة وخطورة جرائم المخدرات، لذلك لا بد من تبني سياسة تشريعية صارمة رادعة بحق جرائم المخدرات".

لجنة القدس بالتشريعي تناقش هموم وتحديات المدينة المقدسة

خلال اجتماع لها

الهاتف عن ضرورة تطوير مرافق المسجد الأقصى المبارك للتوائم وفق احتياجات المصلين، مطالباً بدعم الأسرى المقدسيين وتقديم برامج تدعم الأزواج الشابة لتعزيز صمود أهلنا المقدسيين.

من ناحيتها تناولت النائب سميرة الحلايقة في مداخلتها عدة مواضيع مهمة منها الانتهاكات الصهيونية، محدثة من سياسة المضايقات التي يعانيها التجار وأصحاب المحلات والمواطنين في القدس.

ونوهت الحلايقة إلى أن سياسة هدم منازل أهلنا المقدسيين تحت ذرائع واهية ومصطنعة من شأنها تغيير الطابع العربي للمدينة، مطالبة بدعم أصحاب المحلات داخل القدس المحتلة لتعزيز صمودهم.

زمانيا ومكانيا، وذلك عن طريق الانتهاكات اليومية التي يقوم بها أعضاء كنيسة وحاخامات وطلاب جامعات ومجندين ومجنندات ولباسهم الرسمي وأيضاً عناصر من المخابرات والشرطة الصهيونية.

من ناحيته قال النائب د. خميس النجار أن اللجنة مستمرة في إجراءات تفعيل وحدات القدس في الوزارات وتنفيذ بعض المشاريع بالشراكة مع الوزارات خاصة بالذكر وزارة الشباب والرياضة الذي أنهت برنامجاً تثقيفياً يتحدث عن مدينة القدس المحتلة خاصة وفلسطين عامة يستهدف فئة شباب الجامعات الفلسطينية.

ولفت النائب إبراهيم أبو سالم الأنظار لما يجري في المسجد الأقصى المبارك وما يعانيه من انتهاكات يومية من قبل الاحتلال الصهيوني، معبراً خلال مداخلة عبر

متطرقاً إلى أخطر القضايا الذي تعاني منها مدينة القدس والمسجد الأقصى وسلسلة التهويد الذي طال جميع مناحي المدينة المقدسة من اعتداءات يومية على الأحياء المقدسية وبناء وحدات سكنية جديدة والاعتقالات اليومية في جميع أحياء القدس.

وحذر أبو حلبية من الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك من قبل المستوطنين واستمرار حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى، منوهاً إلى أن الاحتلال يركز في المرحلة الحالية على تهويد ما تبقى من منطقة المغاربة وإقامة بعض المشاريع عليها وتهويد المقابر الإسلامية.

وأضاف أبو حلبية أن الانتهاكات الصهيونية للمسجد الأقصى المبارك تأخذ منحى تقسيم المسجد الأقصى

عقدت لجنة القدس في المجلس التشريعي اجتماعاً لها في مدينة غزة حيث ترأس الاجتماع د. النائب أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة، بحضور النائب د. خميس النجار، وبمشاركة النائب د. إبراهيم أبو سالم والنائب سميرة الحلايقة من الضفة الغربية والقدس المحتلة عبر الهاتف.

وناقشت اللجنة الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى، كما تطرق أعضاء اللجنة للمشاريع الرامية لدعم أهالي القدس.

بدوره قدم النائب أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة شرحاً مفصلاً عن الوضع الراهن في مدينة القدس،



دعت البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وأحرار العالم لإدانة اختطاف النواب

رئاسة التشريعي تستنكر الأحكام الجائرة بحق النواب والقيادات الفلسطينية

البرلمانات العربية والإسلامية والدولية موقف حازم للتصدي للسياسة الصهيونية بشأن اختطاف النواب وإصدار الأحكام بحقهم وحق كافة المعتقلين من أبناء شعبنا، وممارسة ضغوط جدية على حكومة الاحتلال في كافة المحافل الإقليمية والدولية بغية إجبارها على احترام الحصانة البرلمانية لنواب البرلمان الفلسطيني.

يذكر أنه مضى على اعتقال أبو عرفة وطوطح (١٨ شهراً) حيث قامت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٢م باقتحام مقر الصليب الأحمر بالقدس واعتقالهما، حيث كانا يعتصمان به منذ مطلع تموز عام ٢٠١٠ تفادياً لاحتمال اعتقالهم بعدما صادرت شرطة الكيان وثائقهم الثبوتية وسلمتهم اشعارات بمغادرة مدينة القدس.

ملفقة. وشدد بحر على أن حكومة الاحتلال ومنذ صدور نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م وهي تنتهج سياسة تغييب النواب والقيادات الفلسطينية المؤثرة والزج بهم في السجون بهدف عزلهم عن محيطهم الانتخابي وعن جماهيرهم في تنكر واضح للقيم الديمقراطية، وبغية انزال العقاب بالشعب الفلسطيني على اختياره الحر.

ودعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وأحرار العالم لإدانة الحكم الجائر بحق النواب والقيادات الفلسطينية، وإدانة الاحتلال وبذل كل ما يمكن من أجل عزله إقليمياً ودولياً واستبعاده من كافة الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية لعدم اعترافه بالحصانة البرلمانية للنواب وضربه بعرض الحائط كل القيم والأعراف الدولية. وشدد بحر على ضرورة أن تبدي وتعلن

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام ما يسمى بالمحكمة المركزية الاسرائيلية بإصدار حكم بالسجن الفعلي على النائب في المجلس التشريعي محمد عمران طوطح ووزير القدس الأسبق خالد إبراهيم أبو عرفة لمدة ٣٠ شهراً، وعام مع وقف التنفيذ والإبعاد عن القدس، إضافة الى سجن مع وقف التنفيذ لمدة ٦ أشهر في حال دخولهما الى مدينة القدس.

وأكد بحر في بيان صحفي الخميس ٢٠١٣/٧/١١ رفض الشعب الفلسطيني والمجلس التشريعي للأحكام الصادرة عن المحاكم الصهيونية بحق نواب وقيادات الشعب الفلسطيني، منوها إلى أنها أحكام عسكرية جائرة تصدر عن محاكم الاحتلال غير الشرعية وبتهم

محاولة يائسة لاستكمال الاستيلاء على ما تبقى من الأراضي في النقب المحتل الذي يتعرض منذ سنوات لمصادرة أراضيه ومحاولات تهويده عبر نقل مقرات العديد من المؤسسات العسكرية الصهيونية. وقال بحر إن هدم العديد من القرى الفلسطينية في النقب كقرية العراقيب ليس إلا إشارة واضحة إلى أن المخطط دخل مرحلة التنفيذ الفعلي. ودعا بحر كافة أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات للتصدي لمخطط "برافر" غير الشرعي الذي من شأنه مصادرة ٨٠٠ ألف دونم، وتهجير قرابة ٤٠ ألف مواطن فلسطيني من خلال هدم ٣٦ قرية، مؤكداً على ضرورة الوقوف بكل قوة لإفشاله ومقاومته بكافة أشكال المقاومة، محملاً الاحتلال وقادته تداعيات تنفيذ.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني "مخطط برافر" الاستيطاني الذي يقضي بمصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضي النقب، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من قري النقب المحتل. وأكد بحر في بيان صحفي الثلاثاء ٢٠١٣/٧/١٦ رفضه وكافة أبناء الشعب الفلسطيني للمخطط الذي كان قد صادق عليه برلمان الاحتلال "الكنيست" بالقراءة الأولى في وقت سابق، واعتبره نكبة جديدة وتطهيرا عرقيا لا يمكن لشعبنا التسليم به، منوها إلى أن المخطط يأتي كنتيجة طبيعية لعنصرية الاحتلال، ويقوم على أساس سلب الأراضي الفلسطينية واقتلاع أهلها. وشدد بحر على أن المخطط يعتبر

مقايسة للوطن بحفنة مشاريع اقتصادية وتصفية مباشرة للحقوق والثوابت الوطنية

رئاسة التشريعي: قبول عباس وفتح بالعودة للمفاوضات حسب الشروط

الصهيونية انتحار سياسي

الإدارة الأمريكية تحاول توظيف واستثمار المتغيرات الحاصلة في إطار المشهد المصري المضطرب لفرض تسوية خطيرة ومذلة على الطرف الفلسطيني الضعيف الذي لا يتقن سوى تجرع الإملاءات وطاظة الرؤوس. ولفت بحر إلى أن الاستجابة المذلة للسلطة بشأن العودة إلى طاولة المفاوضات مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية تعبّر عن حجم إفلاس مشروعها الوطني ومدى الانحدار الهائل في السياسة الرسمية للسلطة وفتح الذي بلغ حدّ مقايضة الوطن وقضيته العادلة بحفنة مشاريع اقتصادية.

وشدد بحر على ضرورة انتفاض الكل الوطني الفلسطيني لقرع الأجراس في وجه عودة السلطة إلى مائدة المفاوضات مع الاحتلال، وخصوصاً في ظل ما رشح من أنباء عن ملامح صفقة سياسية يحاول وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إنضاجها ووضعها موضع التنفيذ، وتشمل تنازلاً فلسطينياً عن قضيتي القدس واللاجئين وحدود العام ٦٧ وتبادل الأراضي مع الاحتلال. واختتم بحر بيانه بالتأكيد على أن شعبنا الفلسطيني المجاهد الذي قدم عشرات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى والمعتبين في إطار مسيرة تحرره الوطني قادر على التصدي لكل هذه المخططات والمؤامرات التي تستهدف تصفية قضيتيه الوطنية ولجم كل من تسول له نفسه المساس بالحقوق والثوابت بأي شكل من الأشكال وتحت أي ظرف من الظروف.

حذر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي رئيس السلطة الفلسطينية وقيادة حركة فتح من مغبة استئناف المفاوضات مع الاحتلال، مؤكداً أن قبول عباس وفتح بالعودة إلى المفاوضات حسب الشروط الصهيونية يشكل انتحاراً سياسياً بكل معنى الكلمة. وعد بحر في بيان صحفي السبت (٢٠-٧) إعلان جون كيري وزير الخارجية الأمريكي عن قبول الطرفين الفلسطيني والصهيوني العودة إلى مائدة المفاوضات تراجعاً خطيراً في موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح وتصفية مباشرة للحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية وخرجا عن حالة التوافق الوطني.

وأكد بحر أن قبول السلطة وفتح باستئناف المفاوضات مع الاحتلال يشكل رضوخاً تاماً للموقف الأمريكي المنحاز تماماً مع الموقف الإسرائيلي، وتنكراً لكل الشروط الفلسطينية التي وضعتها السلطة وفتح طيلة المرحلة الماضية لاستئناف المفاوضات من قبيل تجريد الاستيطان وتحديد مرجعية حدود العام ٦٧ كإطار ناظم للمفاوضات فضلاً عن إطلاق سراح الأسرى ذوي الحكوميات العالية الذين اعتقلوا قبل توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م.

وأشار بحر إلى أن استئناف المفاوضات مع الاحتلال من شأنه أن يشكل غطاءً شرعياً لدفع وتطويع مخططات التهويد والاستيطان والاقتلاع والتهجير في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، موضحاً أن

حمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياته

د. بحر: المساس بحياة الأسرى خط أحمر وعلى ملك الأردن التدخل لإنقاذ حياة الأسير البرغوثي

أسرانا تمهيدا لملاحقة قادته في المحاكم الدولية لانتهاكهم أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني داخل السجون الصهيونية. ودعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وأحرار العالم للتحرك العاجل من أجل إنقاذ حياته وحياة بقية الأسرى المضربين عن الطعام، مشدداً على ضرورة ادانة تصرفات الاحتلال وإجراءاته بحق أسرانا الأبطال، وبذل كل ما يمكن من أجل عزل الاحتلال إقليمياً ودولياً ونبذته في كافة المحافل العالمية.

الخطر الحقيقي وبات في وضع صحي خطير للغاية ولم يعد جسده قادر على تلقي الحقن الطبية، أو استقبال اللاصقات جراء الحساسية والتقرحات التي تؤدي لتساقط أي مواد توضع على جسده، بالإضافة لإصابته بانغلاق في الشرايين وضهور وانكماش في خلايا جسده. وناشد بحر ملك المملكة الأردنية بقيادة الملك عبد الله بن الحسين العمل الجاد والسريع لإنهاء معاناة البرغوثي ورفاقه من الأسرى الأردنيين وتخليصهم من بين أنياب الاحتلال، داعياً كافة منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الحقوقية الدولية لتوثيق جرائم الاحتلال بحق

حمل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قادة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير عبد الله البرغوثي المضرب عن الطعام لليوم السابع والسبعين على التوالي. وقال بحر على الاحتلال أن يفهم ويدرك أن المساس بحياة الأسرى خط أحمر لن يسمح شعبنا للاحتلال بتجاوزه، وأنه سيدفع الثمن باهضاً إذا وقع للبرغوثي أو غيره من الأسرى أي مكروه.

وأكد بحر في بيان صحفي الاثنين ٢٠١٣/٧/١٥ أن البرغوثي دخل مرحلة

د. بحر: هذه اللقاءات الإيمانية تمنحنا مزيداً من الأمل والثقة بنصر الله

التشريعي يقيم مأدبة إفطار بحضور

رئيس الوزراء وذوي النواب سكيك وفرحات وصيام

المرحلة الماضية، والمضي على طريق تحرير الأرض والمقدسات بإذن الله. وتابع: "ما يزيد هذا اللقاء بهاءً وجمالاً حضور ومشاركة رئيس الوزراء الأستاذ إسماعيل هنية الذي يحرص دوماً على مشاركتنا في مثل هذه المناسبات، ودعمه وتعزيزه لمسيرة البرلمان ودوره التشريعي والرقابي في إطار النظام السياسي الفلسطيني الراهن". وساد اللقاء جو من الألفة والمودة والإخاء وسط تقدير وإعجاب الحاضرين.

العمل البرلماني الذي امتد لعدة سنوات، معبرا في الوقت ذاته عن سعادته لحضور وتواجد أبناء النائب المرحومة أم نضال فرحات خنساء فلسطين تحت قبة البرلمان الفلسطيني، مستحضراً جهود النائب الشهيد سعيد صيام في إطار دعم وإثراء الحياة الوطنية والبرلمانية. وأكد بحر أن هذه اللقاءات الإيمانية في ظلال شهر رمضان الكريم تمنحنا مزيداً من الأمل والثقة بنصر الله، ومزيداً من العزم على مواصلة طريق الشهداء العظام والقادة الكبار الذين أثروا مسيرة المجلس التشريعي طيلة

أقام المجلس التشريعي أمس مأدبة إفطار رمضانية لكافة نواب وموظفي المجلس برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس، وبحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وذوي النائب المرحوم جمال سكيك وأبناء النائب المرحومة مريم فرحات وعائلة النائب الشهيد سعيد صيام. وفي كلمة له رحب بحر بالحضور الكرام وبالضيوف من عائلتي سكيك وفرحات، مستذكراً جهود النائب المرحوم في

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

الأسير البرغوثي والعودة للمفاوضات العنيفة..

حديث مقالنا اليوم ليس ككل حديث. إنه حديث العقل والروح والوجدان. حديث الجبال الشامخة والشم الرواس والعزائم المتقدمة والهمم العالية

التي تحدث إرادة الظلم والبغي والعدوان وقهرت السجن والسجان. إنه حديث الأسرى الذين تزهروا كل يوم آلامهم ومعاناتهم في بستاننا الوطني العامر لنستزيد قوة وبأساً ومضاءً، ونرتفع بذلاً وعطاءً وشموخاً، وتعلو رايات عزتنا وكرامتنا رايات العريضة والفجور والاستكبار.

وينتصب الأسير المقدم والبطل الهمام القائد/ عبد الله البرغوثي تاجاً على رأس أسرارنا الأبطال، فما تربع على عرش هذه المكانة السامقة، وما حلق في فضاء المجد الفسيح، إلا بعد أن أرخص ذاته في سبيل الله، وجعل من حياته وقوداً لقضيته العادلة، وثمنا لتحرر وطنه الغالي من نير الاحتلال البغيض.

ولمن لا يعرف فإن الأسير عبد الله البرغوثي يمضي الآن يومه السادس والثمانين في إضرابه المفتوح عن الطعام، ولمن لا يعرف فإن الأسير البرغوثي يقف اليوم على مشارف الموت ولقاء الله تعالى بعد أن ساءت أوضاعه الصحية، وبات انتظار خبر نعيه ووفاته حديث الساعة وعنوان العناوين.

من المؤكد أن الكثير من أبناء شعبنا يدركون قدر ومكانة الأسير الكبير عبد الله البرغوثي، ويعلمون تماماً حقيقة الدور الجهادي العظيم الذي لعبه في مواجهة الاحتلال الصهيوني، واستحق بمقتضاه لقب «الأسطورة» التي دوخت كيان الاحتلال وأجهزة أمنه ومؤسسته العسكرية والاستخبارية فترة طويلة من الزمن إبان انتفاضة الأقصى المباركة.

لربما كان غياب الأسير الكبير عبد الله البرغوثي عن مسرح الحياة والكفاح الوطني أحد أهم أهداف وألويات الاحتلال الصهيوني، فالاحتلال المجرم يتمنى رحيل هذا الرمز الكبير اليوم قبل غداً، لكنه في الوقت ذاته قد لا يدرك أن روح البرغوثي الطاهرة عندما ترتفع إلى بارئها فإنها تؤسس بذلك لمرحلة جديدة من الجهاد والمقاومة ومقارعة الاحتلال والعدوان، وتفجر ثورة عارمة انتصاراً للأسرى الأبطال ورموزهم الأبطال ولكل الحقوق والثواب الوطنية.

وفيما يرقد الأسير الكبير عبد الله البرغوثي بين الحياة والموت في باسيتلات القمع والإرهاب الصهيوني، تشهد قضيتنا الوطنية فصولاً جديدة مظلمة على أيدي سلطة رام الله التي ارتضت الدنية في وطنها وشعبها، ورصخت للضغوط الأمريكية إزاء إعادة استئناف المفاوضات الكارثية مع الاحتلال، وتجاهلت كل الشروط التي أرهقت أسماعنا بها طيلة المرحلة الماضية للعودة إلى مائدة المفاوضات، وداسست على مشاعر كل أبناء شعبنا الذين يعانون ويلات جرائم الاحتلال صباح مساء، وانفردت بتقرير المصير الوطني رغم رفض ومعارضة كل أبناء شعبنا اللهم إلا قلة قليلة جداً من المنتفعين وذوي المصالح والأجندات. ليست هذه المرة الأولى التي ترتمي فيها السلطة في أحضان الإرادة الأمريكية والإسرائيلية، إلا أن هذه المرة تحمل مؤشرات بالغة الخطورة على ملامح حل تصفوي لقضيتنا الوطنية يقوم على طمس قضية اللاجئين، وإخضاع أحياء القدس العربية للإدارة الفلسطينية الصهيونية المشتركة، وإبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مع تبادل مذل للأراضي، ما يعني إنهاء رسمياً للصراع، وطياً لصفحة الوطن والقضية في إطار تنازلات فلسطينية لم يكن يحلم بها الصهاينة في يوم من الأيام.

وتبلغ الفاجعة مبلغها حين ندرك سر التنازلات الخطيرة التي قدمها رئيس السلطة لقادة الاحتلال، وطبيعية المقايضة الحاصلة التي تخلت السلطة بموجبها عن حقوق شعبها مقابل حوافز وتسهيلات اقتصادية تنعم بها الطبقة السلطوية المنتفعة التي ربطت مصالحها بمصالح الاحتلال، واعتقدت أن الوطن والحقوق عبارة عن مملكة أو مزرعة شخصية تتصرف وتعبث بها كيفما تشاء دون حسيب أو رقيب، ودون أي انشداد إلى الوازع الوطني أو ضمير الإنساني والأخلاقي، وتعبث بقضية الأسرى ولم تحاول تقديم أي حل أو تصور للإفراج عن قضيتهم العادلة، بل إن هذا الأمر لم يخطر ببالهم على الإطلاق.

إن مكمن الخطورة في ما يجري حالياً يتمثل في محاولة الاستغلال البشع للأوضاع الصعبة في مصر وسوريا، والحصار المشدد المفروض على قطاع غزة، وحال القمع والاستئصال المزدوج القائم في الضفة الغربية، بهدف فرض الحل التصفوي الذي يتم إنضاجه حالياً على نار اللقاءات الفلسطينية الأمريكية الصهيونية المشتركة.

الكل الوطني الفلسطيني مطالب اليوم بالوقوف بحزم في وجه الردة السلطوية الجديدة ومنعها من العبث بمصير الشعب والوطن والقضية، وحماية الحقوق والثواب الوطنية قبل فوات الأوان.

النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي لـ (البرلمان):

نتواصل مع الحكومة بشأن إدارة أزمة هدم الأنفاق.. والمرحلة الراهنة مؤقتة

الاقتصادية في المجلس التشريعي، وحاورته حول آخر المستجدات بهذا الخصوص، والتداعيات المتوقعة للحملة على الداخل الفلسطيني في القطاع.

فرضت أزمة هدم الأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة ذاتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. "البرلمان" التقت د. عاطف عدوان رئيس اللجنة

نتواصل باستمرار مع القطاعات الصناعية والتجارية..

ونملك الخبرة والتجربة والمعرفة التي تمكننا من كسر الحصار

الإسرائيلي حتى تبقى عجلة الحياة دائرة. ما هي رؤيتكم في اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي لكيفية إدارة الأزمة الراهنة على هذا الصعيد؟

حتى هذه المرحلة نحن نقوم بقضية المراقبة على الحكومة والتعاون معها ولا نقوم بإدارتها بشكل مباشر لكن من خلال المختصين نطمئن بشكل دائم على ما يحدث، وما يمر بالمجتمع من أزمات، ونتابع الأمر مع الهيئات المتعددة لنطمئن أن الحكومة تبذل الجهد الأقصى لتيسير على المواطنين وإيجاد مواد أساسية، وحتى هذه المرحلة هناك جهد كبير من الحكومة وأظنها هي مرحلة إن شاء الله

ستنتهي مع استقرار الأوضاع في مصر وستكون قريباً.

ألا تتوقعون أن يبادر الاحتلال إلى تشديد الحصار على القطاع عبر إغلاق المعابر أو تقييد الحركة فيها بموازاة هدم الأنفاق على الجانب المصري؟ وما الإستراتيجية الفلسطينية المطروحة آنذاك لحل الأزمة؟

كل شيء يمكن أن يكون وارداً، خاصة ونحن نتعامل مع احتلال ينظر إلينا في قطاع غزة أننا عدو استراتيجي بالنسبة له، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الحصار وتحييض المجتمع من خلال نقص المواد الأساسية مما يمكن أن يؤدي إلى قلاقل وهذا شيء متوقع ومحسوب من قبل الحكومة، ونحن لا نعدم الوسيلة في توفير مثل هذه المواد سواء كانت ضرورية أو كمالية، ونحن أصحاب تجربة وخبرة لها عشرات السنوات، فلا النظام الإسرائيلي ولا المصري يستطيع أن يتحدى الخبرة والتجربة، ولدينا من المعرفة ما يمكننا من كسر الحصار الذي له سنوات متعددة استطعنا أن نحقق فيها إنجازات لشعبنا.

هل هناك لقاءات أو آليات تواصل وتنسيق بينكم وبين القطاعين التجاري والصناعي في ظل الظروف والتعقيدات الراهنة؟

نحن يومياً بتواصل مستمر مع القطاعات الصناعية والتجارية، وحتى الآن لا يوجد أزمة حقيقية تواجه أي قطاع ونحن نقوم بحل إشكاليات القطاعات بالتواصل مع الجهات التنفيذية والإطلاع على المعوقات والمشاكل والعمل على حلها وحتى الآن الأمور مسيطر عليها من قبل الجميع ولا يوجد مصنع توقف نتيجة نقص مادة معينة، لكن هناك المواد الخام الخاصة بالبناء هي التي تضررت إلى حد ما لكنها متواجدة بشكل لا بأس به في الأسواق.

هل هناك رؤى أو أفكار يمكن أن يتم تنفيذها بالتواصل مع الحكومة، ويتم بمقتضاها إطلاق حراك إقليمي ودولي لمنع الكارثة المحدثة بغزة وأهلها الصامدين جراء الإجراءات والسياسات العنيفة التي ينتهجها النظام المصري الجديد ضد أهالي القطاع؟

نعم هناك كثير من الخطط للحكومة فيما يتعلق بجانب الاتصال بمصر، ونحن لا نستطيع أن نبعد مصر عن القضية، ونحن لا نستطيع البعد عن مصر لأن هناك تكاملاً تاريخياً بيننا إضافة إلى أن الواقع فيما يتعلق بالعالم العربي يؤكد أن هناك حالة تعاطف شديدة مع قطاع غزة.

ونحن نعمل إلى حد كبير على رأي الشعب المصري ورأي وموقف المؤسسة المصرية التي نأمل أن تنظر إلى الأمور بموضوعية، ونأمل من مصر وشعبها الاستقرار وعودة الشرعية والحصول على الوحدة بين أبناء الشعب والتوافق على أن ما حدث الآن هو ليس في صالح مصر، ونأمل أن تعود الأمور إلى سابق عهدها ويعيش الشعب المصري في حرية وأمان وعدالة اجتماعية.



النائب د. عاطف عدوان

بداية.. ما آخر المستجدات بخصوص حملة الجيش المصري لهدم الأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة؟

بعد الانقلاب على الشرعية القانونية والدستورية والنظام الذي يقوده الدكتور محمد مرسى قام الجيش المصري مباشرة بحملة على الأنفاق، وكان هناك شبه اتفاق بين الاحتلال الصهيوني وحلفائه على أن يقوم الجيش المصري مباشرة بإغلاق الأنفاق وذلك للتضييق على قطاع غزة، وقد أشاع الإسرائيليون من إمكانية تدخل حماس في مصر رغم أن حماس لم تتدخل وليس من سياستها ذلك، والآن تكاد الأنفاق تكون مغلقة تماماً إلا أمر يسير لا نعلم عنه شيئاً.

هل تتوقع أن يمضي النظام المصري الجديد في حملته حتى هدم آخر نفق بين مصر والقطاع؟

مما نراه ونتابعه يبدو أن النظام المصري الجديد لا يعير قطاع غزة اهتماماً وهو يريد أن يأخذ دعماً من إسرائيل والغرب، وبالتالي نعم هو منساق وراء إغلاق الأنفاق رغم أنه لا يوجد بديل عنها وهي تعد شرياناً حيويًا لسكان القطاع، ولا يمكن الاستغناء عنها لأن هناك حصاراً إسرائيلياً، ولا نرجو أن يكون هناك دوراً عربياً في إتمام الخناق على قطاع غزة.

ما الآثار والتداعيات التي بدأ قطاع غزة في تجرع مرارتها جراء حملة الجيش المصري ضد الأنفاق؟

جميع جوانب الحياة في غزة تأثرت تأثراً كبيراً سواء في قطاع الإنتاج والحركة الاقتصادية والبناء وقطاع الصحة، وكل القطاعات تأثرت بسبب وجود نقص في البترول بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وقلة الحركة خاصة في شهر رمضان الذي يحتاج فيه المسلمون التواصل مع أقربائهم وزيارته أرحامهم، كما أن المصانع لا تستطيع أن تقوم بإدارة آلاتها وكذلك كل الجوانب المشروقة في حياة المجتمع تأثرت نتيجة عدم وجود البترول وحركة البناء التي تعتمد على مواد خام تأتي من مصر تكاد تكون متوقفة في تلك الأثناء. المشكلة أن الإدارة المصرية لا تفكر تفكيراً عميقاً خاصة أن الاقتصاد المصري يستفيد من خلال استيراد البضائع الخام بعشرات الملايين تكون شهرياً وهذه كلها أصبحت يخسرها القطاع الاقتصادي المصري، ومصر بحاجة لها خاصة إن مصر تمر بمرحلة اقتصادية حساسة والآن يتحدثون عن تقديم معونات من هنا وهناك ولا تقدم كما يقدم المنتج المصري للاقتصاد المصري.

هل هناك رصيد غذائي في أسواق قطاع غزة في الآونة الراهنة؟ ومتى يمكن أن ينفذ حسب تقدير اكم لتصل الأمور بعدها إلى مرحلة الأزمة لا قدر الله؟

حتى هذه المرحلة الأمور ليست مخيفة وإن شاء الله نحن نشق باله أنه لن نضيع، والمجتمع الدولي في حال تعرض القطاع لمجاعة لا بد أن يتدخل، وإسرائيل مسئولة عن حياة المواطنين كونها محتلة ومحاصرة للقطاع، والأمم المتحدة مسئولة، ونحن غير متخوفين من نقص مواد الدقيق لكن المواد الغذائية الأخرى هذه تأثرت نتيجة إغلاق المعابر وغلق الأنفاق.

هل يصلح الوقود الإسرائيلي كبديل دائم عن الوقود المصري حال هدم جميع الأنفاق لا سمح الله؟

بالتأكيد يصلح لأنه قبل أن يكون بديل مصري كنا نستخدم البترول الإسرائيلي، لكن المشكلة أن الأسعار التي يدفعها المواطن نتيجة حصوله على البترول الإسرائيلي مضاعفة، إضافة إلى أن طبيعة البترول المصري أفضل إضافة إلى أن طبيعة البترول المصري مخلوط بزيوت يحافظ فيها على الألات، وهذا يمثل لنا خياراً أفضل، لكن إن لم يكن هناك خيار فلا يمكن أن نسقط البديل

مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.. ضرورة ملحة لمعالجة

المجلس التشريعي: مشروع القانون يحظى بأولوية تشريعية باعتباره يتضمن عقوبات رادعة ويعمل على إنهاء اضطراب المنظومة القانونية السارية حالياً

على إيقاع ضعف العقوبات الرادعة. (البرلمان) حاورت المجلس التشريعي، والمجلس الأعلى للقضاء، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الشرطة، والإدارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة، حول أهمية وأبعاد مشروع القانون، عبر سطور هذا التقرير.

أقر المجلس التشريعي أمس مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الأولى لينهي بذلك مرحلة من الاضطراب الكبير الذي ساد المنظومة التشريعية بفعل عجز القوانين السائدة عن مجاراة الواقع ومواكبة التطورات، ما أفسح المجال أمام ضعف النفوس لمزيد من الجرأة على اقتراف هذه الجريمة

الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة: نضع الأدوية للرقابة وفق معايير صارمة حسب خطورتها ونوع

الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالشرطة



وحول الدوافع التي دفعت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الشرطة لمطالبة المجلس التشريعي بالإسراع بإقرار مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية أوضح المقدم أحمد القدرة مدير عام الإدارة أن مفهوم مكافحة

المجلس الأعلى للقضاء



وحول رؤية المجلس الأعلى للقضاء لطبيعة القانون أكد المستشار عادل خليفة رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة العليا أن «القضاء يعاني بشكل كبير من انتشار المخدرات بشكل عام وعقار «الترامادول»

المخدرة والمؤثرات العقلية».

ولفت إلى أن قوانين المخدرات المعمول بها في فلسطين لم تتضمن بعض القواعد القانونية الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وقوانين المخدرات والمؤثرات العقلية حيث بات من الضروري وضع تشريع فلسطيني موحد يوفر الحماية التشريعية للمجتمع الفلسطيني من هذه الأفة الخطيرة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، مؤكداً أن اللجنة استرشدت أثناء إعدادها للمشروع بالاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات خاصة الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، والاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٢، علماً بأن دولة فلسطين من الموقعين عليها. وشدد على أن انتشار العديد من المواد الكيميائية المسببة للإدمان في المجتمع الفلسطيني على غرار عقار الترامادول وغيرها من العقاقير المؤثرة على الإدراك والمنشرة بين شريحة الشباب خاصة، كل ذلك يقابله عجز النصوص القانونية السارية عن مجاباتها.

وأكد الغول على الحاجة إلى تشريعات عصرية تنظم استيراد واستعمال وإنتاج وصنع المواد المخدرة المستعملة في المجال الصيدلاني بموجب ضوابط صارمة، موضحاً عدم تناسب العقوبات المقررة في التشريعات السارية مع جسامة وخطورة جرائم المخدرات، بما يفرضي إلى ضرورة تبني سياسة تشريعية صارمة رادعة بحق جرائم المخدرات.

وأضاف أن مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بات يشكل مطلباً رئيساً وملحاً لدى إدارة مكافحة المخدرات والنيابة العامة والمحاكم الجزائية، فضلاً عن الأهالي في ظل ترحل الإطار القانوني الحالي وعجزه عن إيقاف المد المستمر للمواد المخدرة في المجتمع الفلسطيني.

وتابع: «توقفت لجنة صياغة التشريعات أمام تسمية القانون حيث لاحت عدة مقترحات مثل قانون مكافحة المخدرات وقانون تنظيم المخدرات أو قانون المخدرات، إلا أن اللجنة إرتأت أن تكون التسمية على النحو التالي (مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية)، حيث إنها تسمية أشمل وأعم ومتناسقة مع الاتفاقيات الدولية والقانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي.

المجلس التشريعي



وحول مدى أهمية القانون على الصعيد القانوني والتشريعي أكد المستشار محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن مشروع القانون يكتسب أهمية كبيرة ويحظى بأولوية تشريعية

باعتباره يعمل على إنهاء اضطراب المنظومة القانونية السارية حالياً والمُجرِّمة للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وأوضح الغول أنه لا بُدَّ من التدخل التشريعي العاجل للتصدي لهذه الأفة الخطيرة لا سيما أن الإطار التشريعي الحالي النازم لمكافحة المخدرات في الأراضي الفلسطينية لم يعد متناسباً مع التطور المُتسارع لأصناف المخدرات والتفشي السريع لأنواعها ومع تطور وسائل تهريب المخدرات وترويجها ناهيك عن ضآلة العقوبات المقررة لجرائم المخدرات بشكل عام.

ولفت إلى أن قانون المخدرات المصري رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ يعتبر هو القانون الساري المفعول بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية بناءً على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩م الذي استبدل القانون العسكري الإسرائيلي بشأن المخدرات رقم ٤٣٧ لعام ١٩٧٢ بالقانون المصري الموماً إليه أعلاه، إذ علل مجلس الوزراء ذلك بأن الجزاءات التي يتضمنها القانون الإسرائيلي غير رادعة، بينما يتميز القانون المصري بأنه أكثر إحاطة في عناصر الجريمة والمجرمين وتتسم عقوباته بالتشدد فيه حيث تصل إلى عقوبة المؤبد والإعدام.

وتابع: «على الرغم من ركون النيابة العامة والمحاكم إلى قانون المخدرات المصري في تجريم المخدرات إلا أن مرور خمسين عاماً على قانون المخدرات المصري تجعله عاجزاً عن مواكبة المستجدات في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ناهيك عن قصور القانون المصري للمخدرات (الساري المفعول في قطاع غزة) عن الإحاطة بالعديد من المسائل المستحدثة مثل التسجيل والرقابة والتفتيش للمخدرات وجرائم غسيل الأموال الناتج عن الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية كذلك التعامل الطبي في المواد

المخدرات ينقسم إلى قسمين أساسيين هما مكافحة عرض المخدرات، وهو الشق الذي تختص به الإدارة العامة لمكافحة المخدرات كإدارة تنفيذية متخصصة في جهاز الشرطة الفلسطينية، حيث تقوم الإدارة بمكافحة كافة أشكال عرض المخدرات المتمثلة في زراعتها وإنتاجها وتصنيعها وتهريبها والتجارة فيها والترويج لها، أما القسم الثاني فيتمثل في العمل على خفض الطلب على المخدرات عن طريق نشر توعية عامة بمخاطر المخدرات على الفرد والمجتمع، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة.

وتابع: «في هذا المجال أتمت إدارة مكافحة العديد من النشاطات الإعلامية عبر المطبوعات والمنشورات والبرامج الإذاعية وعبر النشاطات المجتمعية عن طريق قيام عدد من كوادر المكافحة بعقد لقاءات توعية في المساجد والمليقيات الشبابية، وعبر النشاطات التعاونية مع الوزارات الأخرى مثل الأوقاف

والتربية والتعليم والصحة. وأضاف القدرة: «لأن كل هذه النشاطات يجب أن تكون محاطة بسياس قانوني قوي ينظم عملها، وينص أيضاً على عقوبات رادعة للذين يحاولون العبث بأمن مجتمعنا المحافظ المقاوم عبر نشر المخدرات، ولأن جريمة المخدرات جريمة منظّمة يعمل القائمون عليها على تطويرها أو لا بأول مما أدى إلى ظهور وسائل جديدة لتنفيذ هذه الجرائم، كما أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور أنواع جديدة من المخدرات، كل هذا في ظل قانون قديم لم يتم تطويره منذ عقود

وهو القانون رقم ١٩٦٢/١٩، كل هذه الأسباب مجتمعة دعت إلى مطالبة المجلس التشريعي الفلسطيني بصياغة وإقرار قانون جديد للمخدرات والمؤثرات العقلية يواكب المستجدات والتطورات التي حدثت في هذا المجال، ويعمل على وضع رادع قوي لهؤلاء المجرمين، خاصة وأن مجتمعنا الفلسطيني على رأس المجتمعات المستهدفة من قبل الاحتلال وأعوانه، ومن أخطر وسائل الاستهداف استهداف عقول وقدرات

بشكل خاص حيث إن هناك الآلاف من القضايا المقدمة من النيابة العامة والتي تعرض على المحاكم للمتعاطين والتجار بتلك المواد المخدرة».

وأكد على أن مشروع القانون لابد أن يحتوي على قوائم كاملة للمخدرات والمؤثرات العقلية كالسلائف والبذور والنباتات والأدوية، موضحاً أن من أهم هذه المواد إضافة عقار «الترامادول» الذي أصبح ظاهرة ضارة بشباب الأمة، مشيراً إلى أن ضمها إلى قائمة المخدرات سيمنح المحاكم من فرض عقوبات رادعة على تجار هذه المادة الخطيرة وعلى المتعاطين بها.

وأوضح أن من أهم ما جاء في مسودة مشروع قانون تشكيل لجنة وطنية لشئون المخدرات والمؤثرات العقلية والمكونة من المختصين في هذا المجال من جميع الوزارات، والتي من أهم اختصاصاتها وضع الخطط الوقائية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمواد المخدرة، وإعداد الدراسات والبحوث ومتابعة تنفيذ المعاهدات والاجتماعات الدولية.

وأشار إلى أن هناك لجنة الإشراف والرعاية التي من بين مهامها متابعة المدمنين والمتعاطين الذين يتم إيداعهم بالمصحات الخاصة بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس التي قد لا تجدي نفعاً في كثير من الحالات، بالإضافة إلى الكثير من المواد التي ستساهم في تنظيم كل ما يتعلق بالمخدرات ووضع الخطط وإنشاء الهيئات الخاصة بذلك.

وتابع: «بشكل عام مشروع القانون جاء بأحكام رادعة تزيد على القوانين المعمول بها بشكل ملحوظ، خاصة وأنها اشتملت على عقوبة الإعدام». وأضاف أن «القانون نظم الإجراءات الخاصة بالضبط القضائي ونظم كل المخالفات التي قد تقع من قبل المخالفين لقانون المخدرات والتي سيكون لها أثر كبير في التخفيف من الجنوح والمخالفات».

العلمانيون... عندما يتم التعامل مع المبادئ كالأحذية



النائب/ أحمد مبارك

من المتتبع لمجريات الأحداث في العالم العربي المنكوب بمؤسساته الحاكمة المستبدة المغتصبة للسلطة يدرك مدى الظلم والحيث الذي وقع ولا يزال يقع على كاهل الشعوب المستضعفة الرازحة تحت نير عبودية هذه الأنظمة ويجد أن الإسلاميين من بين كل فئات هذه الشعوب وأطيافها السياسية قد نالوا حصة الأسد من الظلم والاضطهاد المتمثل في القتل والاعتقال والتعذيب والتنكيل في غياب زنازين هذه الأنظمة زيادة على سوء الأحوال الاقتصادية

والاجتماعية المتمثلة في الفقر والمرض والتخلف العلمي والتكنولوجي والاستئثار بالثروات والمناصب من قبل الأنظمة وأتباعها من أحزاب وأفراد ومؤسسات وترك باقي أبناء الشعوب يلهثون وراء الفئات الذي يلقى إليها من قبل هؤلاء وكأنهم عبيد في مزارع آباءهم وأجدادهم.

وقد تعالت صيحات المطالبة بالحرية ورفع الظلم والتخلص من الاستبداد من قبل الكثيرين من أبناء الشعوب العربية ودفعوا لقاء ذلك ثمنًا باهظًا من الاغتيالات والاعتقالات والملاحقات الأمنية المسعورة إلى أن جاءت الثورات العربية مؤذنة بانبلاج فجر حرية هذه الشعوب وبداية سقوط هذه الأنظمة المستبدة.

وقد توافقت كافة الأطياف السياسية على ضرورة الاحتكام للعملية الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والرجوع إلى الشعوب التي هي صاحبة الحق في توكيل من تشاء عنها من أشخاص سواء للرئاسة أو للبرلمان.

وكان ينتظر من الجميع الالتزام بما تم التوافق عليه بهذه الخصوص والاعتراف بنتائج العملية الديمقراطية وإتاحة الفرصة لمن اختارهم الشعب ليقوموا بتنفيذ برامجهم في جو من الهدوء والأمن والاستقرار الذي يشجع على الاستثمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي.

وكان ينتظر ممن رفعوا شعارات الديمقراطية واحترام إرادة الشعب أن يلتزموا بما رفعوا من شعارات وبما ينسبون إليه أنفسهم من مبادئ إلا أن الحقيقة التي تجلت وبانت للجميع هي أن هؤلاء ليسوا أصحاب مبادئ وإنما أصحاب مطامع ومصالح فقد تنكروا لكل ما نادوا به من شعارات زائفة عن الحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واحترام إرادة الشعب عندما جاءت إرادة الشعوب على غير ما ظنوه وتوقعوه وهو توكيل الإسلاميين بإدارة شؤون البلاد.

فقامت نخبة العلمانيين المتعالمين المتعالمين باستنكار ما جاءت به صناديق الاقتراع من نتائج وألقت باللانتمه أحياناً على الشعب الجاهل الأمي بعد أن كانت تسميه بالشعب العظيم وأحياناً أخرى بإثارة الشكوك حول نزاهة الانتخابات الأمر الذي تنكره كل الهنئات التي راقبت العمليات الانتخابية هذه الأحزاب المنزوعة الثقة من الشعوب والتي في طريقها للانقراض والزوال والتي هي أصلاً صنيعة الغرب بشقيه الرأسمالي الليبرالي والاشتراكي الذي أصبح الآن يقاتل على موائد المؤسسات الغربية في أمريكا وأوروبا وNGO وUSAID بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وفشل الاشتراكية كعادتها تلجأ دائماً للانقلاب على كل المبادئ والشعارات والقيم التي كانت تنادي بها وتحالف مع الأنظمة المستبدة وفلولها وقوتها العسكرية الفاشمة بل تتحرك مباشرة في هذا الاتجاه بأوامر المحولين لها في أمريكا وأوروبا ودولة الكيان الصهيوني وبعض أنظمة الخليج من أجل إحباط أية محاولة لإعادة بناء الأمة وتوحيدها في كيان سياسي واقتصادي يجد له مكاناً متقدماً على خريطة العالم التي تتشكل من جديد.

كل هذه التحالفات والانقلابات التي شهدناها سابقاً في تركيا والجزائر وفلسطين ثم تجري الآن في مصر تتم على قاعدة نار الأنظمة المستبدة العميلة ولاجنة الإسلاميين وعلى قاعدة محاربة المشروع النهضوي الإسلامي الذي هو المرشح الوحيد لإخراج الأمة من حالة التخلف والغثائية إلى حالة خير أمة أخرجت للناس للتبوء مكانها الصحيح والطبيعي بين أمم وشعوب الأرض بعد أن أشبعها العلمانيون بشقيهم الليبرالي واليساري من الهزائم والتخلف والتبعية والارتهاق للآخرين ما تركها متخمة بالذلل والانكسار والضعف والاستجداء.

وبهذا تتجلى خيانة العلمانيين لشعوبهم ولأمتهم عندما يحرقون الأرض من تحتها ويهدمون السقف عليها من أجل مصالحهم الشخصية والحزبية وعقاباً لهذه الشعوب على نزاعها الثقة منهم وإيلائها الثقة للإسلاميين وبهذا نرى كيف تهون المبادئ وتسقط الشعارات عندما يفقد هؤلاء شرف الخصوصية ويتعاملون مع مبادئهم وشعاراتهم كما يتعاملون مع أحذيتهم يلبسونها متى أعجبهم ذلك، ويخلعونها عند منعطف أية مصلحة ذاتية لهم حتى لو كان ثمن ذلك تدمير الدول والشعوب والأمة بأسرها إذا لم يكونوا هم حكامها وتدمير أمل الأمة وأجيالها في حياة حرة كريمة ومستقبل واعد ومكانة مرموقة بين الأمم ستتحقق بإذن الله رغم كيد وتامر ونفاق وخيانة العلمانيين والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

الواقع وقفرة نوعية في المجال التشريعي

الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالشرطة:

طالبنا المجلس التشريعي بصياغة قانون جديد

للمخدرات يواكب المستجدات والتطورات

ويعمل على ردع المجرمين

مجلس الأعلى للقضاء: مشروع القانون نظم

سراءات الخاصة بالضبط القضائي ونظم

المخالفات التي قد تقع من قبل المذالفين

لقانون المخدرات

وضع قيوداً على استيرادها وتصديرها ومرورها وتوزيعها واستخدامها

الجيل الشاب في المجتمع».

وحول مدى مساهمة القانون المقترح في مساعدة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مواجهة جرائم المخدرات أكد القدرة أن مشروع القانون المقترح سيساعد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عبر سد الثغرات الموجودة في القانون القديم ١٩٦٧/١٩ والتي كانت تمكن المجرمين في بعض الأحيان من الإفلات من العقوبة، مشيراً إلى أنه في أحيان كثيرة لم يكن هذا القانون يوفر عقوبة رادعة لهؤلاء، فأصبحت هذه الثغرات وهذا القصور في التشريعات سبباً من أسباب ازدياد انتشار هذه الآفة بسبب عدم خوف هؤلاء المجرمين من عقوبة حقيقية.

ولفت إلى أنه من المعلوم أن من أكبر فوائد العقوبات في الإسلام هي الحد من انتشار الجريمة، فإذا لم تحقق العقوبة هذه الفائدة فهي بالضرورة ليست رادعة ويجب إعادة النظر فيها، معبراً عن أمله في أن يلبي مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد كافة تطلعاتنا في هذا المجال.

الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة



وحول الأحكام العامة على جداول الأدوية المراقبة المعدة حديثاً أوضح د. أشرف أبو مهدي مدير عام الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة أن المجموعة الأولى

هي المواد المخدرة، إذ وضعت المواد المخدرة تحت الرقابة العالمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ وتم تصنيفها إلى أربع جداول بناء على معايير، أهمها القيمة العلاجية للمادة المخدرة. ومدى خطورتها على الصحة وإمكانية إساءة استخدامها. وذلك بهدف وضع قيود على استيرادها وتصديرها ومرورها وتوزيعها واستخدامها.

وأشار إلى أن الجدول الأول يشمل المواد التي يساء استخدامها وتسبب الإدمان بدرجة عالية وقد يكون لها بعض الاستعمالات العلاجية وهي تخضع لدرجة عالية من الرقابة.

ويشمل الجدول الثاني حسب أبو مهدي- المواد التي تستخدم عادة لأغراض علاجية ولها الحد

الأدنى من خطر سوء الاستخدام وتخضع لرقابة بدرجة أقل من الجدول الأول، فيما يشمل الجدول الثالث المستحضرات التي يدخل في تركيبها المواد المدرجة في الجدول الثاني. وكذلك مستحضرات الكوكايين. وأضاف أن الجدول الرابع يشمل أكثر المواد خطورة وهي مدرجة في الجدول الأول ولكنها بشكل خاص شديدة الضرر وليس لها استعمالات علاجية، ويحظر استيرادها أو مروورها أو إنتاجها أو صنعها أو استعمالها أو الاتجار بها أو توزيعها أو وصفها أو حيازتها بأي وسيلة كانت، ويقتصر استخدامها على الأبحاث الطبية والعلمية فقط بعد أخذ الترخيص اللازم لذلك من الجهات ذات العلاقة.

ولفت أبو مهدي إلى أن المجموعة الثانية هي المؤثرات العقلية، إذ وضعت المؤثرات العقلية تحت الرقابة العالمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧١، وتم تصنيفها إلى أربع جداول وذلك بهدف تحديد استخدامها للأغراض العلاجية والأبحاث العلمية.

وأوضح أن الجدول الأول بهذه المجموعة يشمل المواد التي يساء استخدامها وتشكل خطراً شديداً على الصحة وليس لها استخدامات علاجية وهي تخضع لرقابة شديدة يحظر استيرادها أو تصديرها أو مروورها أو إنتاجها أو صنعها أو استعمالها أو الاتجار بها أو توزيعها أو وصفها أو حيازتها بأي وسيلة كانت ويقتصر استخدامها على الأبحاث العلمية.

وأشار أبو مهدي إلى أن الجدول الثاني يشمل المواد التي يساء استخدامها وتشكل خطراً شديداً على الصحة، ولكن لها استعمالات علاجية بدرجة قليلة أو متوسطة وتخضع للرقابة بدرجة أقل من الجدول الأول، فيما يشمل الجدول الثالث المواد التي يساء استخدامها وتشكل خطراً على الصحة ولكن لها استعمالات علاجية بدرجة متوسطة أو كبيرة، بينما يشمل الجدول الرابع المواد التي يساء استخدامها وتشكل خطراً طفيفاً على الصحة ولكن لها استعمالات علاجية بدرجة كبيرة.

وبيّن أن المجموعة الثالثة هي السلائف الكيميائية، إذ وضعت السلائف الكيميائية تحت الرقابة العالمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ وتم تصنيفها إلى جدولين، فيما تعالج المجموعة الرابعة البذور والنباتات، حيث تم إدراجها في جدول، ويشمل النباتات والبذور

المحظورة وأي جزء منها وفي جميع أطوار نموها وعلى أي شكل كانت أو وجدت.

أما المجموعة الخامسة حسب أبو مهدي- فهي الأدوية المراقبة محلياً، إذ أنها وبناءً على الممارسة العملية تبين أن هنالك أصناف من الأدوية غير مدرجة في الجداول الدولية وتحتاج إلى رقابة خاصة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، لما لها من خطورة وضرر على الصحة العامة وقد تم إدراجها في جدولين، ويشمل الجدول الأول منها الأدوية المستخدمة في علاج بعض الأمراض النفسية مثل مضادات الاكتئاب وأدوية انفصام الشخصية، والأدوية التي يمكن أن تستعمل استعمالات غير مشروعة كالإجهاض مثل مشتقات prostaglandin ، ويشمل الجدول الثاني أدوية يمكن أن يكون لها درجة عالية من الخطورة والأعراض الجانبية كبعض الأدوية التي تعمل على الجهاز العصبي المركزي مثل بعض أدوية تخفيف الوزن والأدوية المستخدمة في حالات تشنج العضلات، وبعض الأدوية المستخدمة في العلاج الهرموني.

وأوضح أبو مهدي أنه يمكن تقسيم الأدوية المراقبة تبعاً للقيود المفروضة على صرفها إلى أدوية تحتاج إلى درجة عالية من الرقابة وتخضع هذه الأدوية لرقابة كاملة من قبل وزارة الصحة في الاستيراد والتصدير والمروور والحيازة والتوزيع والتصنيع ويجب الحصول على تصريح خاص لممارسة أي من النشاطات السابقة من الجهات المعنية، وأدوية تحتاج إلى فرض رقابة من قبل وزارة الصحة لما يمكن أن تسببه من مخاطر سوء الاستخدام والإدمان وتخضع هذه الأدوية للرقابة من قبل وزارة الصحة في الاستيراد والتصدير والمروور والحيازة والتوزيع والتصنيع ويجب الحصول على تصريح خاص لممارسة أي من النشاطات السابقة من الجهات المعنية ، وأدوية شبه مراقبة وتحتاج إلى فرض رقابة من قبل وزارة الصحة بالرغم من أنها لا تسبب الإدمان وهي غير خاضعة للرقابة الدولية. ولكنها يمكن أن تضر بالصحة العامة نتيجة لإساءة استخدامها، ولذلك كان من الضروري فرض قيود عليها أكثر من مجرد صرفها بوصفها طبية، ويتم إتباع تعليمات النظام فيما يخص طلب ووصف وصرف وتعاطي وإتلاف هذه الأدوية.



فصل جديد من فصول تصفية القضية الفلسطينية

استئناف المفاوضات بين السلطة والاحتلال.. من يدق ناقوس الخطر؟!



النائب منصور: الذين يفوضون الاحتلال لم يأخذوا تفويضا من أحد.. وعلى الفصائل كافة الخروج عن صمتها قبل أن تضيع الأرض والحقوق والثوابت والمقدسات



النائب قرعاوي: المخاطر التفاوضية كبيرة هذه المرة نظرا لتشديد حصار غزة وأوضاع الضفة ومصر وسوريا.. وعلى الفصائل دق ناقوس الخطر قبل فوات الأوان



النائب المصري: استئناف المفاوضات استنساخ للفشل ومقاومة سياسية جديدة.. وعلى الكل الفلسطيني الوقوف صفاً واحداً في وجه الزمرة الخارجة عن الصف الوطني



النائب العبادسة: المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية كبيرة وغير مسبوقة.. وما يجري فصل جديد من فصول تصفية القضية برعاية أمريكية وتخطيط صهيوني

ككل جراء استئناف المفاوضات وفق الصيغة الأمريكية المطروحة؟ "البرلمان" حاورت عددا من نواب المجلس التشريعي حول هذه القضية، وأعدت التقرير التالي.

هل هناك مخاوف ومحاذير حقيقية من وراء استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي؟ وما الآثار والتداعيات التي ستترتب على المشروع الوطني الفلسطيني والقضية الفلسطينية

مخاطر غير مسبوقة

فقد أكد النائب يحيى العبادسة أن المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية هي حقيقية وكبيرة وغير مسبوقة وتستغل حالة الارتباك على الساحة العربية، موضحاً أن هذه الجولة من التفاوض هي ببساطة شديدة تعبر عن حالة يأس وإحباط وإفلاس سياسي عند قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة ممثلة بعباس الذي سبق أن دمر القضية الفلسطينية بإدخالها في نفق أوسلو. وتابع: "لذلك نحن نشهد فصلاً جديداً من فصول تصفية القضية الفلسطينية برعاية أمريكا وبتخطيط الكيان الصهيوني الذي يزداد يمينية، وللأسف الشديد أن هذه الأطراف تتخذ من الجامعة العربية وسيلة للضغط على القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وهي تشجع هذا النهج التفرطي، وكأن بعض الدول العربية وعلى رأسها بعض الدول الخليجية تريد أن تتخلص من القضية الفلسطينية، وتريد أن تشارك مع أمريكا في تبريد الثورات العربية خوفاً على عروشها، ومحافظة على فسادها وفسادها للمال العام في الدول العربية، لذلك تخشى الثورات العربية وتقبل أن تدخل في هذه المؤامرة التي تقودها أمريكا لإعادة ترتيب المنطقة كي تبقى دول الربيع العربي في الحظيرة الأمريكية، وتبقى مستتبلة وفي حالة استعباد للمشروع الصهيوني".

وشدد العبادسة على أن عباس لا يمثل أحداً، وأنه قد آن الأوان لتشكيل جبهة فلسطينية عريضة لكي تقف في وجه هذا النهج التفرطي، الذي يخون القيم والمبادئ والتاريخ ودم الشهداء ويعمق الانقسام داخل الساحة.

وأشار العبادسة إلى أن هذه المفاوضات ليس لها مرجعية، وهي تكرار لنفس النهج السابق الذي يدخل في مفاوضات دون أن يحدد هل هذه أرض فلسطينية أم أرض متنازع عليها، ويترك النتائج للتفاوض بمعنى أن الصراع يكون على الطاولة، مضيفاً: "على الطاولة هناك طرفين طرف لا يملك أوراق وفي حالة انهزام نفسي ومادي وهو طرف عباس، وهناك طرف آخر يشعر بنشوة الانتصار وهو الذي يملك الحقائق على الأرض وتغييرها، ويستغل الاحتلال هذا التفاوض في بناء المغتصبات وقطع الطريق على مستقبل الشعب الفلسطيني".

وأضاف: "هذا التفاوض في هذه الحالة وانعدام موازين القوى سيؤدي إلى تنازلات جديدة، ونزول السقف إلى

اللاجئين تحديداً، وغالباً فإن هذا الموضوع سيحل على حساب الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

لا تفويض لأحد

من ناحيتها أكدت النائب منى منصور بأن هناك مخاوف كبيرة من تجدد المفاوضات مع الكيان الصهيوني، لأن عشرين سنة من المفاوضات لم تجلب للشعب الفلسطيني سوى مزيد من الذل والمهانة والاستسلام والتنازل، ولم يحقق الشعب الفلسطيني خلال هذه العشرين سنة أي إنجاز حقيقي من عمليات التفاوض، بل أن القضية تتراجع، مشيرة إلى أن الدخول إلى المفاوضات في ظل الوضع الراهن سيغلب المزيد من الخسائر للشعب الفلسطيني وكان القضية الفلسطينية قد بيعت.

وأشارت منصور إلى أن استمرار المفاوضات سيلغي كل صوت يطالب بإزالة الاحتلال وكان الاحتلال أصبح أمراً واقعاً، مؤكدة أن السلطة الفلسطينية التي تفاوض الاحتلال اليوم هي لا تمثل الشعب الفلسطيني كله، لأن الكل يعلم أن السلطة الفلسطينية هي فقط فصيل من الشعب الفلسطيني، وفصائل منظمة التحرير لا تمثل خمسين بالمئة من الشعب الفلسطيني، وهناك بقية الشعب الذي يطالب بحقوقه، وبذلك سوف يحدث مزيداً من الانقسام داخل الساحة الفلسطينية.

وأضافت: "الذين يفوضون الاحتلال لم يأخذوا تفويضا من أحد، وبالتالي عدم وجود التفويض دليل على وجود إملاءات خارجية لمصلحة أجندة معينة خارجة عن إرادة الشعب، والقضايا الأساسية للشعب الفلسطيني، ومنها قضية اللاجئين الذي لم يرشحوا أحد ليفاوض عنهم، لذلك نحن أمام ضياع كبير في القضية الفلسطينية".

وتابعت: "يجب أن يوضع حد لهذه الفئة التي تفاوض، وتعلن كافة الفصائل الفلسطينية أننا لا نعترف بأي نتائج تخرج بها هذه المفاوضات، لأن الكل يعلم أن المفاوضات السابقة قضمت الأرض ولم يبق أرض في الحقيقة، ومن يأتي للضفة الغربية يجد أن هناك توسعاً عمودياً ولا يجد توسعاً أفقياً، سُرقت المياه، وقُضمت الأرض، والذي يستحق لهم حق العودة لا يستطيعون المجيء والمزيد من السكان يهجرون في القدس وغيرها".

وختمت قائلة: "القضية الفلسطينية في مازق لذلك يجب على الفصائل أن تخرج عن صمتها وتعبر عن هذا الرفض بصورة واضحة، ولا يجوز لأحد أن يجرب المجرب خلال عقود والذي أثبت فشله وضرره على الشعب الفلسطيني".

والوقوف صفاً واحداً في وجه هذه الزمرة الخارجة عن الصف الوطني، مطالباً فريق التسوية للعودة لحضن الشعب والتوافق على استراتيجية وطنية موحدة قائمة على قاعدة التمسك بالحقوق والثوابت الفلسطينية وبعيدة عن المربع الأمريكي الصهيوني.

دق ناقوس الخطر

بدوره علق النائب فتحي قرعاوي على استئناف المفاوضات قائلاً: "لا شك أن المفاوضات منذ بدايتها حملت المخاوف للشعب الفلسطيني، لأن كل المفاوضات التي بدأت بين الجانب الفلسطيني المتمثل بحركة فتح والسلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي انتهت بتنازلات، ولو لم تكن هناك جبهة مقاومة كانت تقف أمام هذه التنازلات وربما حصل أمور كثيرة جداً، لكن هذه المرة التخوف يزداد من المفاوضات في ظل الأوضاع التي تعيشها مصر والأحداث في سوريا وحالة الترقب التي يعيشها العالم العربي، والضغطات الأمريكية، والضغطات من الدول العربية كثيرة خاصة من دول عربية بدأت تطفو جديداً على السطح مثل الإمارات وغيرها".

وأكد النائب قرعاوي أن هناك خطراً حقيقياً في ظل الوضع الحالي، حيث تعتقد السلطة الآن في ظل الوضع في مصر أن بإمكانها أن تنتفخ الصعداء، وهناك حالة من الحراك من خلال طرف مصري يدعم السلطة الفلسطينية ويشاركها في وجهات النظر، مضيفاً: "ربما الخطر يكمن الآن فيما يتعلق بالوضع المتدهور في قطاع غزة جراء الحصار والإغلاقات والضفة الغربية جراء سياسات الاحتلال، وباعتقادي أن السلطة الفلسطينية الآن مقبلة على اتخاذ إجراءات أحادية الجانب فيما يتعلق بالانتخابات وفيما يتعلق بما يسمى بنزع الشرعية، كي تكون السلطة هي من تأخذ الشرعية وتتصرف فيما بعد كيفما تريد".

وشدد قرعاوي على أهمية الصحو لما يجري، حيث أن حجم التنازلات سيكون كبيراً، وخاصة أن هناك حديث عن موضوع اللاجئين وهذه أخطر قضية تمثل القضية الفلسطينية، بحيث إذا تم إنهاء موضوع اللاجئين سوف تنتهي قضية فلسطين، وهي القضية التي قامت عليها كل الصراعات لأنها مخ الصراع وقامت من أجلها النكبة، مؤكداً أن ذلك بحاجة إلى تنبيه من قبل وسائل الإعلام والفصائل، بحيث يجب إعادة التواصل فيما بين الفصائل لتسدق ناقوس الخطر فيما يمكن أن يتم التوافق عليه في هذه المفاوضات، وهذا ما بدأ يتحدث عنه الآن في موضوع

تبادل الأراضي واتفاق متفق عليه في قضية اللاجئين، هذا سقوط كامل في الفخ الصهيوني، ويشكل تعميقاً كبيراً للانقسام، بدل أن يكون كل ما يهتم السياسيين والمثقفين في هذه المرحلة هو إعادة بناء المشروع التحرري الوطني وجمع الساحة الفلسطينية، تأتي هذه المفاوضات لتطعن كل هذه الجهود في الظهر، وتعمق حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية حتى لا تلقتي على مقاومة الاحتلال وعلى أي انتفاضة جديدة، إن الواقع الحالي في غاية الخطورة والصعوبة".

مقاومة سياسية جديدة

من ناحيته قال النائب مشير المصري إن استئناف المفاوضات هي مقاومة سياسية جديدة ووضع للقضية الفلسطينية في مزيد من المغامرات بعد أن فشل هذا المسار على مدار عقدين من الزمن، مضيفاً أن ذلك لربما كان إصراراً من محمود عباس للمراهنة على هذا المسار والمضي في طريق التيه السياسي والضياع الوطني وفقدان البوصلة أمام الخضوع للشروط الاسرائيلية والأمريكية، والاستفراد بالقضية الفلسطينية بعيداً عن المجموع الوطني، وسرقة القضية لدى زمرة لا تمثل الشعب الفلسطيني.

وأكد النائب المصري أن لا أحد يمثل الشعب الفلسطيني في التنازل على حقوقه وثوابته، محملاً محمود عباس وفريق التسوية وحركة فتح التداعيات الخطيرة المترتبة على القضية الفلسطينية جراء هذا المسار التفاوضي الضار، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني لن يعترف بأي اتفاق يمكن أن يتمخض عن هذا المسار التفاوضي وينتقص من حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني. وأشار المصري إلى أن المشروع في المفاوضات يعزز شرخ الانقسام بين المجموع الوطني، الذي بدأ منذ أوسلو، وسرقة القضية الفلسطينية لدى زمرة بعيدة عن المجموع الوطني بما يعني زيادة الهوة في الخلاف السياسي، مضيفاً: "ثبت باليقين أنه لا عهد لفريق التسوية الذين صدعوا رؤوس الشعب الفلسطيني وهم يضعون شروط مسبقة لاستئناف المفاوضات، والآن يخضعون للشروط الأمريكية والاسرائيلية، بمعنى أن استئناف المفاوضات يعني شرعنة الاستيطان، وشرعنة تهويد القدس، وبداية لنكبة جديدة في جملة تنازلات عن بعض حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني".

ودعا المصري الكل الفلسطيني لتحمل مسؤولياته

غزة «قاهرة المغول» لن تركع أو ترفع الراية البيضاء

هدم الأنفاق.. خطة مدبرة لاستهداف غزة برسم مصري - أمريكي - صهيوني

ماذا يقول نواب المجلس التشريعي في الحملة المتسارعة التي يقوم بها الجيش المصري لهدم الأنفاق الحدودية مع قطاع غزة؟ وهل يمكن أن تسقط غزة أو ترفع

الراية البيضاء بفعل الحصار الجديد؟ "البرلمان" حملت هذين التساولين إلى عدد من النواب، وأعدت التقرير التالي.

النائب الحلايقة: خطة مدبرة



فقد أكدت النائب الحلايقة أن الحصار المتزايد على قطاع غزة بعد انقلاب السيسي على الشرعية في مصر هو جزء من الخطة المدبرة ضد الشرعية التي حصل عليها الإخوان المسلمون وحركة حماس في فلسطين عبر صناديق الاقتراع والانتخابات الديمقراطية، مؤكدة

بأنها تأتي في سياق العقاب المفروض على الشعوب العربية بسبب اختيارها للإسلام والإخوان. وأضافت الحلايقة بأن الحصار جاء كنتيجة للحرب الإعلامية التي تشنها المحطات الفلورية والانقلابية وهي جزء من المؤامرة الإسرائيلية والأيدي الخفية الداعمة لها والتي تهدف إلى معاقبة أهل غزة وزجهم في أحداث لم يصنعوها ولا دخل لهم فيها، وإنما صنعها الظلم الذي مارسه الأنظمة العربية على مدى عقود ماضية.

ونوهت الحلايقة إلى أن مسارعة العسكر إلى هدم الأنفاق هو انحياز واضح لمطالب الحكومة الصهيونية بإغلاق الأنفاق لأنها شكلت هزيمة واضحة لسياسة التجويع التي مورست خلال السنوات الست الماضية بحق قطاع غزة.

وتابعت: "باعتقادي أن هذه السياسة التي تنفذها أيادي حكم العسكر بمصر تضر بالشعب الفلسطيني وقضيته أكثر من الحروب التي شنها الاحتلال على القطاع في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١١".

وعبرت الحلايقة عن أملها بسقوط المؤامرة التي تحاك ضد غزة وتحركها الأصابع الصهيونية، مذكرة بأن التاريخ سجل لغزة قهرها للمغول وبالتالي فهي لن تركع ولن تنثنى أمام هذه الجولة بإذن الله.

النائب البردويل: أين أصالة الشعب المصري؟



من ناحيته قال النائب د. صلاح البردويل إن مصر هي شقيقتنا الكبرى التي من المفترض أن تتحسس حاجتنا وحاجات شعبنا وخاصة الانسانية منها وتعمل على تحقيقها وتسهيل الحياة وإنهاء ظاهرة الحصار المفروض على القطاع، مضيفاً أنه ليس من المفترض أن نطالب

مصر على الإطلاق بالدفاع عن شعبنا وقضيتنا الفلسطينية والعمل على كسر الحصار لأن هذا واجب ديني وإنساني وأمر بديهي. ونوه البردويل إلى أن المعاهدات الدولية تنص على الواجب الانساني للدول المجاورة أثناء الأزمات والحروب والحصار، وضرورة أن تفتح أبوابها

للمحتاجين والمظلومين والمحاصرين بغية تسهيل حياتهم وهذا عبارة عن قانون انساني ودولي وليس منة.

وأضاف أن كرم الشعب المصري وأصالته توجب عليهم إغاثة شعبنا ورفع الحصار عنه بكل الطرق والوسائل وليس الامعان في حصاره، مؤكداً بأن عزل القطاع ومحاصرته ليس من أخلاق الشعب ولا الجيش المصري.

وعبر البردويل عن اعتقاده بأن السبب الكامن خلف عملية هدم الأنفاق هو حملة التشهير والتحريض التي تتزعمها بعض وسائل الاعلام المصرية التي تحرض على قتل الفلسطينيين، لافتاً إلى أن هذه الحملة موجهة أيضاً ضد الشعب السوري الشقيق وهي حملة عنصرية فاشية لم يسبق لها في التاريخ مثيلاً في العلاقات الفلسطينية المصرية، مضيفاً: "لا أعتقد أن هذه أخلاق مصر ولا مهمة الاعلام المصري لكنها ثقافة غريبة ودخيلة تحتاج إلى دراسة وتحليل ومراجعة واعتقد انه في نهاية المطاف سيعود الشعب المصري والجيش إلى طبيعته".

وتابع: "لا سمح الله لو سقطت غزة ستسقط مصر، وقصير النظر من يعتقد أن القضية هزيمة غزة وإنما هزيمة الأمة العربية والإسلامية، فغزة هي القلعة الأولى التي تحافظ على مقدسات الأمة وهزيمتها تعني بالضرورة هزيمة للأمة جمعاء، ومن يعتقد أنه اليوم في مأمن سيجد نفسه في حالة من الملاحقة والاهانة".

وعبر البردويل عن اعتقاده بأن مصر تعرف التاريخ، ولن تنسى أن العدو الصهيوني هو الذي قتل أبناءها في مذبحة جماعية في ١٩٥٦ وقتل أبناءها في مدرسة بحر البقر وقام بإعدامات ميدانية للجند والمواطنين المصريين، وذلك كله بسبب الغطرسة الصهيونية والرغبة بإراقة دماء العرب والمسلمين.

النائب أبو جحيشة: غزة لن تسقط



بدوره أكد النائب محمد أبو جحيشة أن هناك بعض الجهات تسعى للتساوق مع المحتل الصهيوني في تشديد الحصار على قطاع غزة بعد أن تنفس أهل غزة الصعداء يوم ثورة ٢٥ يناير ووجد أهلنا في قطاع غزة متنفساً لهم في مصر العروبة، منوهاً إلى

أن سياسة إغلاق الأنفاق هي سياسة تعسفية وأمر مشين خصوصاً في ظل استمرار إغلاق معبر رفح واقتصار عمله على عبور الأفراد فقط في حالات فتحه القليلة، مخاطباً الجيش المصري أن: "إذا كان لا بد من إغلاق الأنفاق فعليكم إذاً فتح معبر رفح للبيضاء والمسافرين ولا تكونوا عاملاً مساعداً في خلق القطاع لأن ذلك يعتبر تساوقاً مع الاحتلال".

وشدد أبو جحيشة على أن غزة لن تسقط ولن ترفع الراية البيضاء لكل المتآمرين عليها وعلى أمنها ومواطنيها، وستبقى الصخرة التي تنحطم على صمودها كل المؤامرات، مضيفاً بأن الحروب التي شنها الاحتلال على غزة وطائراتهم وقذائفهم

والفوسوفور الذي ألقيه على الشعب المجاهد المناضل في غزة وهدم البيوت وقتل الآلاف من الشهداء لم يحمل غزة على الركوع ولم يضعف معنويات أهلها وبالتالي لن تفلح مثل هذه المحاولات.

النائب خريشة: سياسة خاطئة ومعادية



من ناحيته ربط النائب حسن خريشة ما يحدث على الحدود مع جمهورية مصر العربية من إغلاق للأنفاق بالحملة الإعلامية المسعورة والتحريض الإعلامي والسياسي على قطاع غزة الذي قال إنه أوصلنا لإغلاق شرايين الحياة لقطاع غزة التي كانت مفتوحة طوال فترة حكم حسني مبارك.

وعبر خريشة عن اعتقاده بضرورة العمل سريعاً لايقاف هذه السياسة، مضيفاً بأن شعبنا يريد الخير لمصر أياً كان الحاكم، وأنها كشعب فلسطين نسعى لاستعادة أرضنا، وعلى الجميع أن يقف معنا من العرب في كل مكان، مؤكداً أن قيام مصر بإغلاق المعبر وقتل الشعب الفلسطيني يشكل جزءاً من السياسات الخاطئة والمعادية لشعبنا وشعوب الأمة، والتاريخ لن يغفر لأحد أي كان هذا الفعل.

وأوضح أن الجميع فهم الدرس وأدرك سواء الأصدقاء أو الأعداء أن غزة وهي تعاني الانقسام والحصار الذي فرض عليها لمدة سنوات طويلة استطاعت أن تعالج أموراً بنفسها وانتصرت على الحصار الظالم وبدأت في عملية تنمية حقيقية، مؤكداً أن شعبنا خلال سنوات نضاله دائماً استطاع أن يبتكر وسائل جديدة للاستمرار في صموده وحتى تعزيز قدرته على الدفاع عن نفسه ومقاومة المحتل.

وتابع: "بالتالي أعتقد أن بعض الأشقاء العرب لم يدركوا قدرة شعبنا على التحمل والصبر رغم أن ظلم الأقرباء أشد علينا، ونحن مع ذلك نحاول قدر الإمكان إيجاد مبررات لهم، ونقول بشكل واضح إن أرادوا غلق الأنفاق فيجب أن تفتح المعابر بشكل جيد وطبيعي حتى يستطيع شعبنا الفلسطيني مواصلة صموده وتحرير أرضه".

النائب سلامة: أمر خطير



أما النائب سالم سلامة فقال إن كافة الأطراف وصلت إلى درجة اليقين بأن قطاع غزة بات محاصراً جواً وبحراً وبراً من كل الجهات حتى بما فيه معبر رفح الذي يشكل المنفذ الوحيد والرئسة التي يتنفس منها أهلنا في قطاع غزة.

وأكد سلامة أن سياسة إغلاق الأنفاق أمر خطير وله تداعيات سلبية على قطاع غزة ومن شأنه أن يخنق الناس ويعتبر قتلاً

لشعبنا الفلسطيني ليس ببذاء كما كان بالسابق وإنما قتل سريع ومتعمد.

ونوه سلامة إلى أن الأنفاق هي أمر طارئ لجأ إليه شعبنا بفعل الحصار ولا مانع من إغلاقها ولكن بعد فتح المعبر للأفراد والبضائع، حتى تسير كافة الأمور في الاتجاه الصحيح، مؤكداً بأن الشعب الفلسطيني غير مرتاح للأنفاق أكثر من المصريين ولكننا مضطرون لها.

وأهاب سلامة بالشعب المصري وحكام مصر والجيش المصري أن يكونوا مع شعبنا لا أن يكون ضده للمحافظة على حياته ولا يكونوا معولاً في هدم الأنفاق قبل فتح المعبر.

وأوضح سلامة أنه ليس هناك مجال لأن تسقط غزة أو ترفع الراية البيضاء وخاصة بعد الربيع العربي، فالأمة العربية اليوم لن تعرف الراية البيضاء علامة الاستسلام، فقد امتشق الشعب سلاحه وأخذ على عاتقه الدفاع عن دينه وعرضه وأرضه ولن تسقط راية الجهاد بعدما أعزنا الله برفعها.

النائب الشرافي: جريمة كبرى



من ناحيته استغرب النائب يوسف الشرافي ما يقوم به الجيش المصري من إغلاق للأنفاق، عاذاً ذلك أمراً مفاجئاً وعلى خلاف المتوقع من الأشقاء المصريين كون الأنفاق تمثل شريان حياة رئيسي لشعبنا المحاصر منذ سبع سنوات، مشدداً على أنها لن تستخدم

سوى للحاجيات الأساسية وإمداد شعبنا بالدواء والغذاء والكساء.

وأكد الشرافي أن الحصار يعتبر جريمة كبرى بحق الشعب الفلسطيني، وأن من المأمول من الإخوة في مصر على اختلاف توجهاتهم مساعدة الشعب الفلسطيني وليس خنقه، مضيفاً بأن قضية فلسطين قضية إنسانية ويجب أن لا تكون ملفاً سياسياً باعتبار أن الأنفاق لم يتوجه ولم يلجأ لها شعبنا إلا من أجل أن لا يخضع للملاعات الأجنبية التي تريد أن تكسر إرادته.

وتابع: "يجب أن تتوقف سياسة هدم الأنفاق فوراً"، مؤكداً رغبة شعبنا في إغلاقها ولكن يجب أن يسبق ذلك فتح المعابر الرسمية للبضائع والأفراد بشكل طبيعي وعلى مدار الساعة.

ولفت الشرافي إلى أن الحصار المتوقع والحصار السابق الذي عايشناه لم يدفع شعبنا لرفع الراية البيضاء للعدو، فقد حصلت حرب الفرقان وحجارة السجيل ولكن العدو بعنجهيته الإجرامية ما استطاع أن يكسر إرادة شعبنا لذلك هذا الشعب العنيد على الحق تعود على الشدائد ولن تنكسر إرادته وسوف يبدع في إيجاد البدائل للحصول على حاجات القطاع الأساسية من الدواء والغذاء.

وختم الشرافي حديثه بالقول أن المطلوب من كل العرب الوقوف مع رأس الحربة للدفاع عن شرف الأمة ومساندة أهل غزة لأن العدو لن يطمع في غزة فقط بل في كل عواصم العالم العربي والإسلامي.

التقت القضاء العسكري

اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي تناقش مشروع قانون معدل لقانون الجمارك



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

مقاربة لحل الأزمة..

الصرخة المدوية التي أطلقها الأخ الفاضل د. أحمد يوسف في مقاله الأخير توجب على أولي الأمر إعمال البحث والنظر، والتعمق في تشخيص الحالة واستنباط العبر واستخراج الحلول والمعالجات.

الكلمات التي صدع بها د. يوسف لامست قلب كل فلسطيني مخلص وغيور، ووضعت نقاط الحل على حروف الأزمة الوطنية التي تكاد تعصف بشعبنا ووطننا وقضيتنا، وخصوصاً في ظل مخطط إحكام الحصار على غزة الذي يحاول توظيف المتغيرات الطارئة على المشهد السياسي المصري الحالي، وعلى إيقاع استئناف المفاوضات مع الاحتلال، وما يمكن أن ينتج عنه من مولود مسخ يهتك عرى الحقوق والثوابت الوطنية.

فهم تضاريس المجتمع، وتلمس أحوال ومتطلبات ومعاناة شرائحه المختلفة، تشكل أحد أهم مهام ووظائف أية سلطة حاكمة، فيما يفرض التقصير بحق المجتمع، أي كانت الأسباب والمسببات، إلى خلل نفسي وبنوي خطير من شأنه أن يُرسي معادلة غير سوية في إطار معادلة العلاقة المتبادلة مع الطرفين. في إطار المشهد الراهن الذي لعب الحصار الجائر دوراً خطيراً في رسم حلقاته وترتيب محدثاته، حاق الظلم، كل الظلم، بالمقاومة النبيلة التي رغبت صادقة في تسلم الزمام، والعمل على تغيير معادلة الواقع السياسي المتهالك، ونقل القضية الفلسطينية إلى آفاق جديدة بما يطوي صفحة التذبذب والركود والصغار التي وسمت المشهد الفلسطيني الرسمي فترة من الزمن.

لكن الانقلاب على نتائج الانتخابات، والمؤامرة الإقليمية والدولية المعروفة، التي أثمرت ثمارها الخبيثة في فرض وإحكام الحصار، وما أورثه ذلك من إيقاع أفدح الضرر والمعاناة بحق الناس والمجتمع، سلب من المقاومة جوهر القدرة على إنفاذ برنامجها الإصلاحي المطروح وتلبية احتياجات الناس، وجعل منها أشبه ما تكون بإطفائية الحريق التي تحاول إدارة الأزمة دون أن تملك القدرة على تغيير بناها ومكوناتها المفروضة إقليمياً ودولياً.

لا يمكن تخيل بقاء حكومة المقاومة في دائرة الاستغراق في تأمين لترات الوقود وأنابيب الغاز والاحتياجات الأساسية للناس، والمراوحة في دائرة نقد وسخط الكثيرين، في وقت تملئ فيه الضرورة الدينية والوطنية الانحياز إلى أولويات وطنية وتنظيمية أكثر شدة وإلحاحاً.

معطيات اللحظة الراهنة تشوه المشهد الوطني، وتحاول فرض وقائع جديدة تمس واقع شعبنا وجوهر قضيتنا، وما لم نلتمس المخارج المناسبة والحلول الملائمة فإن مآلات الواقع قد تنقلب إلى ما هو أكثر سوءاً وسواداً.

لنبحث في كيفية إنفاذ خيار المصالحة، فإن فشل بحكم سطوة التدخل الأمريكي والإسرائيلي، فإن عين العزل والحكمة تقتضي إعادة تشكيل وصياغة الإدارة الحاكمة للقطاع، بحيث يتولى الأمر كفايات غير حزبية ينضبط أداءها ومسارها تحت رقابة السلطة التشريعية، وتتحرك لتحقيق المصالح الحياتية لأهالي القطاع في مختلف الاتجاهات، بما يضع الإقليم والمجتمع الدولي أمام مسئولياته الكبرى.

خيار الجمود والتوقع في أسر اللحظة ذو عواقب بالغة السلبية، فلنتحرك إلى الأمام، ولنبحر بالسفينة إلى بر الأمان بإذن الله.

تعيين القضاة وندبهم ونقلهم، بالإضافة إلى تعريضهم على نظام اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء العسكري وإجراءات التفتيش على القضاة وإجراءات التأديب والمتابعة. بدوره أشاد رئيس اللجنة القانونية المستشار محمد فرج الغول بالجهد الذي يقوم به القضاء العسكري، وأكد أن اللجنة ترمي من عقد هذه اللقاءات إلى الوقوف على الاشكاليات القانونية والمادية التي تعترض عمل المرافق القضائية والعمل على تذليلها.

وتحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل للبحث في الجدوى الاقتصادية للإعفاء الجمركي للفئات المقترحة في المشروع. في سياق آخر عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي برئاسة المستشار محمد فرج الغول اجتماعاً مع القائم بأعمال رئيس هيئة القضاء العسكري العقيد ناصر سليمان، وذلك في إطار جهد اللجنة في النهوض بمرفق القضاء. واستعرض المجتمعون واقع القضاء العسكري في قطاع غزة لاسيما إجراءات

عقدت اللجنة القانونية بمشاركة اللجنة الاقتصادية ولجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي اجتماعاً خاصاً لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الجمارك رقم ١١ لسنة ١٩٢٩م، والمتعلق بتحويل مجلس الوزراء حق منح الاعفاء الجمركي لبعض الأشخاص وفق ضوابط محددة.

وتدارست اللجان الثلاث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشروع القانون المقترح، وخلصت إلى أن فلسفة المشروع مبهمة

نواب الوسطى: نبذل أقصى الجهد من أجل تخفيف المعاناة على المواطنين

في المحافظة الوسطى نسعى دائماً للوقوف بجانب المواطن من خلال تقديم المساعدات البسيطة ومشاريع الترميم بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ومشاريع البطالة المؤقتة من التعاون مع وزارة العمل في قطاع غزة.

بدوره عبر وفد المبادرة عن شكره العميق للنواب على حسن الاستقبال وتقديره لترحيب النواب بفكرة المبادرة ودعمهم لها وتشجيعهم لمثل هذه الأفكار والعمل على نشرها في كل مكان.

على ضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني بحيث تتكاتف الجهود من أجل توفير خدمة أفضل للمواطن الفلسطيني الذي يعاني ألم الحصار.

وأكد النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل على ضرورة التواصل مع كافة المؤسسات الحكومية والأهلية من أجل تخفيف المعاناة التي نتجت عن الحصار الظالم على قطاع غزة من قبل العدو الصهيوني. وقال النائب الجمل: إننا نحن في مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية

أكد نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى أنهم يبذلون أقصى الجهد من خلال التواصل مع المؤسسات الخيرية وأيضاً الحكومية من أجل توفير حياة كريمة لأبناء شعبنا العظيم.

وقال النائب الدكتور سالم سلامة خلال لقائه الاثنين الماضي بوفد من المبادرة الشبابية للدفاع عن مخيم البريج: إننا ندعم مثل هذه المشاريع التي تساهم في التخفيف من معاناة المواطنين، مؤكداً



نواب الوسطى يلتقون بوفد من المبادرة الشبابية للدفاع عن مخيم البريج



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية أثناء اجتماع لها